اخر ان ينطق باسم هـذا الشعب او يتلاعـب بمصيره او يقرر نيابة عنه . وستقوم الثورة باتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان هذا الحق وتجسيده».

وذكرت فتح في بيانها ان المؤتمر الشعبي الـذي سيعقد في القاهرة في ٦ نيسان هو الذي سيحدد طبيعة الاجراءات التي تقتضيها المصلحة الوطنية، وقالت انها ستتقدم الى المؤتمر خطة عمل واضحة ومفصلة .

ولكن ابرز واهم ما جاء في بيان حركة فتح قولهـا ان « اسقاط النظام الملكي في الاردن اصبح الان يفرض نفسه على انه الهدف المرحلي الذي سيعيد الامور الى وضعها الطبيعي ، ويضع العلاقـات بين الشعبين الفلسطيني والاردنـي في اطارهـا الصحيح » . واهمية هذا الموقف تنبع من ان فتح تتبنى علنا للمرة الاولى موقفا يطالب باسقـاط النظام الاردني ، بعد ان عارضت ذلك طويلا حتى بعد معركة ايلول ١٩٧٠ ، مكتفية بصيغة « حكم وطني ديمقراطي » ، ومصرة ان ما عدا ذلك هو من مهام القوى الوطنية الاردنية .

فكرة البديل : ومن المفيد هنا ان نتوقف قليلا عند اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح بسبب ما اثير حوله من اقـاويل بصدد فكـرة انشاء حكومـة فلسطينية في المنفى . ذلك انه منذ ان طرح مشروع الملك حسين ، برزت في الاوساط الفلسطينية ، وفي الصحافة العربية بكافة اتجاهاتها ، فكرة «البديل» لمشروع الملك حسين ، وظهرت نغمة قوية تقول بأن « حكومة المنفى » او « الحكومة الثورية المؤقتة » هي البديل المطلوب وذلك مقابل تيار اخر يطالب ببديل نضالي ، لا يكتفي بطرح القضايا المبدأية والاستراتيجية ، بل يقدم اجابات واضحة علـى القضايا الراهنة التي يواجهها النضال الفلسطيني وتعاني منها الجماهير ، سواء في ظل الاحتلال او في ظل ارهاب السلطة الاردنية . ففي ١٥ اذار مثلا نشرت انباء صحفية تقول ان مسؤولين في حركة المقاومة طرحـوا فكرة تشكيـل حكومة في المنفى (النهار) . وفي ١٩ اذار نقلت صحيفة الـرأي العام الكويتية تصريحا نسبته الى مصدر مطلع في حركة فتح قالت فيه « ان المجلس الثوري في فتح ناقش خلال اجتماعاته الاخيرة في بيروت موضـوع اقامة حكومة فلسطينية في المنفى لمواجهة مشروع الملـك حسين ، وان المجلـس الثوري لم يبـت بالموضوع واحاله الى المؤتمـر العام لفتح ...

وقالت هذه المصادر ان عددا من قادة فتح ... قد وافقوا على مشروع اقامـة حكومة في المنفى لاحباط مشروع الملك » ، وحين عقد الملك حسين مؤتمره الصحفي الثاني في ٢٣ اذار لعرض ردود الفعل على مشروعه سئل حول رأيه في « حكومة المنفى » واجاب بانها فكرة في غاية الخطورة ، وتقسم الفلسطينيين . وتكفي هـذه النماذج من الاقوال لتظهر مدى الاتساع الذي تم فيه تـداول فكرة انشاء حكومة في المنفى . ولكن السيد ياسر عرفات اعلن في بغداد نفيا قاطعا للانباء الصحفية التي ذكرت ان المجلس الثوري لحركة فتح ناقش موضوع تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى ، قائلا ان هذا الموضوع لم يطرح في مناقشات المجلـس اطلاقا . ولكن هذا النفي الواضح لم يقطع اللغط حول الموضوع ، وذلك بسبب عدة حوادث ملفتة للنظر ، اظهرت وجود توتر سياسي ما داخل بعض اوساط حركة المقاومة .

الحادث الاول تم حين ادلى مصـدر مسؤول في منظمة التحرير بتصريـح صحفي تنصل فيه مـن مسؤولية اللجنة التنفيذية عن المذكرة التي قدمها السيد خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، الى السفراء العرب في بـيروت (١٨ اذار) حول اسباب الرفض لمشروع الملك ، اذ جاء في التصريح المذكور قوله « ان المذكرة التي نشرت امس ليست المذكرة التي رفعتها اللجنـة التنفيذية لمنظمة التحرير الى الملـوك والرؤساء العرب ، حول تحليل مشروع الملك حسين ، بـل هو تحليل للخطة اعده احد قادة فتح » . ويعطي هذا التصريح للمذكرة صفة فردية ، بينما كـان هناك قرار رسمي بأن تضع لجنة ثلاثية منبثقة عن اللجنة التنفيذية نقاط المذكرة التي سترفع الـى الملوك والرؤساء العرب بواسطة السفراء .

والحادث الثاني تم بعد ان نشرت صحيفة الاهرام القاهرية (٢٣ آذار) مقابلة مع السيد خالد الحسن ايضا حدد فيها الاسلوب الذي تراه حركة المقاومة مناسبا لافشال مشروع الملك ، والبديل النضالي الذي تقترحه « المساواة ... على اساس حكـم وطني ديمقراطي دستوري » . وكانت المفاجأة حين ادلى مصدر مسؤول في حركة فتح ببيان حاد اللهجة جاء فيه « ان ما نشرته جريدة الاهرام ... مـن حديث نسبته للاخ خالد الحسن حول مشروع الملك حسين ، لا يمثل موقـف حركة فتح ... وبهـذه